3- السياسات البريطانية في المغرب الأقصى بين الأهمية الجيوبولتيكية والمصالح الاقتصادية(1886-1893)

British policies in the Far Maghreb between geopolitical importance and economic interests (1886-1893)

بقلم الأستاذ المساعد الدكتور: أنور فاضل الخالدي

باحث في التاريخ الاقتصادي والعلاقات الدولية

في وزارة التربية العراقية / الترقيات

abo.alanwer@gmail.com

ملخص الدراسة

ترصد هذه الدراسة الحراك البريطاني في المغرب في المدة بين عامي (1886-1892)، العقد معاهدة جديدة بينها وبين المغرب الأقصى والذي ترافق مع تركيز الرأسمالية البريطانية على المغرب الأقصى، خاصة مع توسيع تجارتها واستثماراتها في شمال أفريقيا، ترافق مع ذلك تنافس أوروبي اقتصادي وسياسي ودبلوماسي، وكذلك استهداف الرأسمالية البريطانية للمغرب للحصول على المواد الخام الضرورية لصناعاتها من جهة ومحاولاتها لتشجيع المغرب على القيام بإصلاحات إدارية وسياسية وعسكرية من أجل تفادي السقوط فريسة في أيادي خصومها الفرنسيين بتقوية البلاد اقتصاديا وتشجيع المبادلات التجارية الحرة مع الخارج وتعزيز الموارد المالية بالعملة الأجنبية

من جانب أخر.

وهكذا كانت بريطانيا تعتمد على سياسة اقتصادية في المغرب الأقصى أساسها السيطرة، وفرض الهيمنة على النقاط البحرية المهمة كطنجة وجبل طارق، والاستعمار والتوسع في نفوذها التجاري، والقوة الاقتصادية. إذا دخلت بريطانيا في حمى التنافس الرأسمالي، وراحت تسعى إلى إيجاد نقاط تمركز اقتصادية تتمثل بالسيطرة على المواد الأولية التي تحتاجها الصناعات البريطانية.

مصطلحات الدراسة :سياسات – المعاهدات – الرأسمالية – التفاوض – الجيوإستراتيجية – الحمايات القنصلية – الاستعمار – التنافس.

Abstract:

This study monitors the British movement in Morocco in the period between (1886-1892), the conclusion of a new treaty between it and the Far Maghreb, which coincided with the focus of British capitalism on the Far Maghreb, especially with the expansion of its trade and investments in North Africa, accompanied with that European economic and political competition And diplomatic, as well as British capitalism targeting Morocco to obtain the raw materials necessary for its industries on the one hand, and its attempts to encourage Morocco to carry out administrative, political and military reforms in order to avoid falling prey to its French opponents by strengthening the country economically, encouraging free trade exchanges with abroad and strengthening financial resources in foreign currency on the other hand.

Thus, Britain relied on an economic policy in the Far Maghreb based on control, imposing hegemony on important maritime points such as Tangiers and Gibraltar, colonization and expansion of its commercial influence and economic power. If Britain entered into a fever of capitalist competition, and started

seeking to find geographical and commercial concentration points that would be a focal point for control and expansion in the Far Maghreb.

Terminology of study: Policies – Treaties – Capitalism – Negotiation – Geostrategic – Consular Protections, Colonialism – Rivalry.

أولا. المقدمة :

تعد دولة المغرب في القرن التاسع عشر من الدول التي حظيت باهتمام عالمي كبير، بحيث إنها لم تغب عن سياسات الدول الكبرى، نظراً لأهميتها الجيو إستراتيجية للعديد من الدول الأوروبية. إذا نجد القنصل البريطاني «جوني دراموند هاي» John (Drummond) يحاول إقناع المخزن –الحكومة المغربية – بتجديد عقد معاهدة مع بريطانية تحل محل معاهدة 1856 [1]، وقد كتب في مذكرة أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية تتضمن الدعوة إلى ما يشبه تدويل مساءلة المغرب بالتعاون مع بقية الدول الأوروبية للضغط وفرض الإصلاحات على السلطان، ولم تتردد الدبلوماسية البريطانية في تكوين جبهة موحدة تضم إسبانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ضد المخزن لحمله على الرضوخ لضغوط جماعية مارستها عليه دول حجتها العلنية الإصلاح وخفاياها اقتسام المصالح والنفوذ والحصول على المزيد من المكاسب.

وهكذا بعد مجيء وليام كربي كرين «William Kirby Green»[(2)] للمغرب سعى لعقد معاهدة جديدة مع المغرب وقد أكد لوزير الخارجية البريطاني سالزبوري أن المغرب تتمتع بالعديد من الخيرات ووضعية جغرافية لا تتمتع بها إلا قليل من بلدان العالم .

كان «وليام كربي كرين» يرغب في صياغة معاهدة جديدة ترفع إلى سلطان المغرب حتى يقبلها دون قيد أو شرط، واقترح أن يستفاد في صياغتها من مسودة معاهدة التي

(1) J.P. Taylor, British Policy in Morocco, 1886-1902, English Historical Review, v.66.July 1955 (1).P344.

(2) وليام كربي كرين: وهو مبعوث خاص ووزير مفوض وقنصل عام بريطاني في مدينة طنجة المغربية ولد في اليونان عام 1836، وهو ابن جون كرين الذي عمل سنوات طويلة قنصلا بريطاني في العديد من الدول، وسبق ان تقلد مهام قنصلية منذ عام 1959، تاريخ تعيينه كاتبا خاصا لجون دراموند هاي في طنجة. لمزيد من التفاصيل ينظر
J.A.S. Greneville, Lord Salisbury and Foreign policy: The close of the Nineteenth Century, London, 1964, reis sued 1970, Gwendolen Cecil, Life of Robert, Marquis of Salisbury, 4 vol 1921-32. Reprinted 4 vol. in 2, 1971, Robert Taylor, lord Salisbury, 1975.

رفعها ممثلو بريطانيا وفرنسا وألمانيا إلى مولاي الحسن عام 1886، ورفضها. ويمكن لو تمت المعاهدة تحقيق ثلاثة مميزات أساسية :

أ- دخول المغرب في عهد جديد من الإصلاح والتقدم.

ب- أن تجعل تلك المعاهدة المعارضين لوجود علاقات تجارية موسعة للمغرب مع الخارج.

ج- أن تكون بريطانية صاحبة مبادة وقرار في المساءلة المغربية.

وتقلى سالزبوري هذه الاقتراح بكثير من التحفظ ،فعبر عن اعتقاده أنه ليس مرغوبا فيه تقديم اقتراح للقيام بعمل جماعي في هذا الصدد دون أن تكون هناك فائدة. وفي الوقت نفسه سمح لكرين بأن يجري مناقشات غير رسمية لمعرفة وجهات نظر ممثلي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا المعتمدين في طنجة حول الموضوع((1)).

ثانياً، الاتفاقية الألمانية –المغربية وأهميتها الاقتصادية :

بدأت ألمانيا تزيد نفوذها في المغرب الأقصى تدريجيا ، وكان ممثل ألمانيا «ططنباخ» في طنجة يقوم بتحركات نشطة داخل المغرب الأقصى. حاول ممثل بريطانيا «كربي كرين» بفتح أبواب التعاون مع ألمانيا وإيجاد اتفاق للتعاون بينهم، وأطلع» كربي كرين» «ططنباخ» على تقرير غرفة التجارة الإسبانية في طنجة واقترح «كربي كرين» على الأخير أن يبلغ السلطان المغربي الحسن في الزيارة المقبلة له في فاس بضرورة إجراء مفاوضات متعلقة بتوقيع معاهدة تجارية مع الدول الأوروبية صاحبة المصالح في المغرب الأقصى، ولكن ططنباغ حاول التأكيد لكربي كرين اقتناعه بأن لا جدوى من مفاتحة السلطان في الموضوع، ثم أضاف بأن زيارته إلى السلطان الحسن في فاس لا تعدو أن تكون زيارة مجاملة، ولمح «ططنباخ» إلى «كربي كرين» أنه من الأفضل تجنب إثارة موضوع المعاهدة التجارية أثناء وجوده في فاس، وعلى الرغم من ذلك حرص ططنباخ على الحصول من كربي كرين على نسخة من تقرير الغرفة التجارية الإسبانية بحجة أنه كان عازما على نقل فحواه إلى السلطان الحسن وتحذيره من الرفض للمقترحات التي عرضتها كل من بريطانيا وفرنسا والمانيا منذ عام 1886[2]، كانت مفاجأة «كربي كرين» كبيرة جدا عندما سمع بعد عودة «ططنباخ « من فاس قي 9 يونيو

(1) خالد بن صغير، بريطانية وإشكالية الإصلاح في المغرب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، 2011، ص30 .
(2) Pierre Guillen, L'Allemagne et le maroc de 1970–1909, Paris, 1967, p 209–216 .

1890، بأنه نجح في عقد معاهدة تجارية ثنائية بين ألمانيا والمغرب الأقصى، وعلى أثر ذلك أبرق كربي كرين إلى وزارة الخارجية البريطانية يخبرهم فيها بتفاصيل المعاهدة وبأهم التنازلات التي حصلت عليه ألمانيا من المغرب الأقصى بموجب تلك المعاهدة، وليؤكد أن الحكومة الألمانية لن تصدق على نص المعاهدة المبرمة إلا بعد موافقة بقية الدول الأجنبية المهتمة بالمغرب الأقصى على مضمونها.

وعقد اجتماع بين «ططنباخ» و «كربي كرين» في الحادي عشر من يونيو 1890، ليطلعه على تفاصيل مباحثاته، فأكد له أن مدة مكوثه في فاس طالت أكثر مما توقعه، وأنه بسبب مكوثه في فاس استطاع عقد اتفاقية تجارية متواضعة مع السلطان من ثمانية فصول فقط واستطاع «ططنباخ» أن ينتزع موافقة مغربية على السماح بتصدير مادتي القمح والشعير لمدة خمس سنوات، برسم لا يتعدى خمسة عشر ريالا عن كل فنيكة من القمح وثمانية ريالات عن كل فنيكة من الشعير. وعلى الرغم من رفض سلاطين المغرب الأقصى في السابق السماح بتصدير مواد حيوية كالحبوب، أثنى كربي كرين على «ططنباخ» على ما حققه من نجاح، وعبر عن تفاؤله بأن السلطان المغربي قد يوافق على عقد معاهدة مع الدول الأوروبية الأخرى[(1)].

وهكذا نجد ان سلطان الحسن قدم إلى ألمانيا تنازلات مهمة، ومع تلك التنازلات التي حصلت عليه ألمانيا وبقية الدول المتعاملة مع المغرب الأقصى لم توقف الدول الأوروبية ضغوطها من أجل عقد معاهدة جديدة على أساس مقترحات عام 1886، ولا شك ان موافقة السلطان الحسن على مقترحات «ططنباخ» وإبرامه معاهدة جديدة مع ألمانيا وفي الوقت الذي كان يرفض فيه المقترحات البريطانية والفرنسية والاسبانية يرجع إلى سببين الأول، محاولة السلطان إعطاء نفوذ الألمان ومكانه في المغرب في محاوله منه لوقف المطامع الفرنسية والاسبانية محاول إيجاد توازن دولي في المغرب الأقصى. ثانيا، رغبه السلطان الحسن الثاني في الحصول على المساعدة العسكرية والاقتصادية الألمانية في إصلاحات المغرب الأقصى ، ومما يؤكد هذا التوجه المراسلات المتبادلة بين المخزن المغربي ومفوضية ألمانيا في طنجة إذ أصبح «ططنباخ» يحظى بثقة كبير عند السلطان الحسن، فبدأ يستشيره في القضايا المغرب الأقصى الخارجية[(2)] .

(1) التايمز أوف مروكو، 30 غشت(أغسطس) 1890، تجارة الحبوب وشروع التجار الألمانيين في تخزينها لفائدتهم بالمراسي استعدادا لتصديرها.

(2) خالد بن صغير، بريطانية وإشكالية الإصلاح، المرجع السابق، ص 34-33 .

ثالثا.الرأسمالية البريطانية ومصالحها في المغرب الأقصى :

بدأت بريطانيا تعمل على تعزيز مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في المغرب الأقصى تصاعديا في خاصة مع زيادة نفوذها التجاري المتمثل في نجاحها في مد خط تلغراف بين طنجة وجبل طارق، ولكن هذا لم يكن كافيا للتجار البريطانيين الذين طالبوا حكومتهم بتقديم دعم اكبر في ظل الدعم الحكومي القوي الذي تقدمه كل فرنسا والألمانية، واسبانية، وايطاليا إلى شركاتها الموجودة في المغرب واستدلوا على ذلك بانخفاض قيمة واردات المغرب الأقصى من بريطانيا من 626.911 جنيه إسترليني عام 1884، إلى 717.293 في عام 1889، ثم عللوا تراجع نفوذ بريطانيا في المغرب الأقصى بسبب عدم وقوع تغيير في سياساتها في ظل زيادة المنافسة الأوروبية ودخول ألمانيا كمنافس على الساحة المغربية.

وتحت ضغط متزايد من التجار البريطانيين المطالبين بتعيين ممثلا جديدا – بعد وفاة كربي كرين – لا تربطه قرابة بالأطر القنصلية والدبلوماسية التقليدية والموجودة في المغرب الأقصى، وقع اختيار وزير خارجية بريطانيا «سالزبوري» على «تشارلز بين إيوان سميث »[(1)] Charles Bean Euan – Smith وقبل تسلم مهامه الجديدة في طنجة زوده سالزبوري بتعليمات عامة في مذكرة قصيرة بتاريخ 16 ماي 1891، وفرض عليه قبل أن يتسلم مهامه الحضور في اجتماع نظمته الغرفة التجارية في مانشستر يوم 18 أكتوبر 1891 وشارك فى هذا اللقاء كل من مدير الغرفة التجارية والعديد من رجال الأعمال والبرلماني «هنري لي» (Henry Lee) إلى جانب عدد من التجار المهتمين بالمبادلات مع المغرب والمساهمين و بعد أن قدم «تشارلز بين إيوان سميث» إلى الحاضرين ممثلا عن بريطانيا في المغرب الأقصى طلب منهم الإدلاء له باقتراحاتهم المتعلقة بالقضايا ذات الاهتمام المشترك مع التركيز على المجالات التي تدعو الحاجة إلى معالجتها وإيجاد حلول عاجلة لها لخدمة وجودهم الاقتصادي في المغرب. وكان أول المتحدثين هو «كارفر» (Carver) أحد المهتمين باستيراد الحبوب والقطاني المغربية إلى بريطانيا، فأثار قضية ارتفاع الرسوم الجمركية، ودعا

(1) تشارلز بين إيوان سميث: وهو ضابط متقاعد شارك في حروب ومعارك استعمارية كثيرة قبل أن يلتحق بالسلك الدبلوماسي في بلدان إسلامية ومنها زنجبار وقبل تعيينه وزيراً مفوضاً وقنصلاً عاماً لبريطانيا في المغرب عام 1891 لمزيد من التفاصيل ينظر

R.L. Playfair and Robert Brown.A Bibligraphy of Morocco, from the Earliest Times to the End of 1891, Royal Geographical Society, Supplementary Papers, Vol. 3. London, 1893 .

إلى ضرورة تخفيضها. كما أثار الانتباه إلى أهمية العناية بتطوير و القطن في أراضي المغرب الساحلية والداخلية، ودعا إلى تعديل البند الخامس من اتفاقية 1856، لتمكين الرعايا الأوروبيون من التوجه بحرية إلى المناطق الداخلية والمشاركة في تنشيط التجارة والفلاحة في أراضيها.

وفي نفس السياق ذكر التاجر «بليش » (B. J. Belish)، أن الأوروبيين يتمكنون من ابتزاز الأموال من سكان المغرب كلما حل بينهم نزاع، بفضل مساندة القنصليات الأجنبية لهم، مما جعل المخزن يرتاب من مد خطوط السكة الحديد والتلغراف. ودعا إلى ضرورة الاقتداء في المغرب بما أحدث في مصر من محاكم دولية يكون الهدف منها طمأنة السكان المحليين على حقوقهم العادلة بعيدا عن نزوات موظفي المخزن ودسائس عدد من الانتهازيين والمغامرين العاملين في بعض القنصليات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة التجارة، ثم بعد ذلك تحدث التاجر اليهودي «ناهون» (A. Nahon)، عن انشغال القناصل البريطانيين بقضايا التجارة لتحقيق أرباح شخصية غير مشروعة، بعدها اشتكى «موراي» (WMurray) ، من عدم تحصيل التجار البريطانيين لديونهم بسبب شراء المدنيين للحمايات من قناصل يمثلون دولا أخرى للتهرب من تسديد تلك الديون. بينما ذهب التاجر كارسون إلى عكس ذلك، فأكد أن تجربة أسرته التجارية في المغرب علمته استحالة الاستغناء عن الحماية القنصلية لتيسير التجارة وبعد الاستماع إلى أصحاب هذه التدخلات، أجاب «تشارلز بين إيوان سميث» الحاضرين بأن هناك طرقا عديدة لمعالجة القضايا الملحة. وأخبرهم بأنه قد اجتمع في مناسبات كثيرة مع جون دراموند في بريطانيا، فاستفاد كثيرا من توجيهاته وملاحظاته النابعة من تجربته الطويلة في المغرب الأقصى، ووعدهم بأن يعمل ما في وسعه، تطبيقا لتعليمات وزارة الخارجية البريطانية، واستجابة لاقتراحات رجال الأعمال والتجار الدم لتعزيز مصالحهم التجارية في المغرب. وختم «تشارلز بين إيوان سميث» كلمته بإبراز قيمة الدور الذي تؤديه الغرفة الـ مانشستر إلى جانب غرف تجارية أخرى، لترويج مصنوعات بلادهم وتقوية الاقتصاد البريطاني في كل أنحاء العالم [(1)]. وأعربت صحيفة التايمز أوف مروكو – المتحدثة باسم البريطانيين في المغرب الأقصى– عن أملها في ان يكون الوزير المفوض الجديد صارما في التعامل مع المخزن، وقادرا على تلقينه درسا شبيها بما لقنه إلى دولة

(1) التايمز أوف مروكو 28 نونبر،1891، ص. 3 افتاحية عنوانها: Charles Euan Smith and the Man–chester Merchants

زنجبار، خاصة في ما يتعلق بالإيفاء بالالتزامات الموجودة في نصوص المعاهدات، وتعزيز العلاقات الودية مع الرعايا البريطانيين المتاجرين مع المغرب الأقصى، ويثبت بطريقة حازمة أهمية المصالح البريطانية وقوتها ((1)) .

رابعاً. إستراتيجية تشارلز بين إيوان سميث في المغرب الأقصى :

اعتمدت إستراتيجية «تشارلز بين إيوان سميث» في المغرب الأقصى على جملة من الأمور أهمها :

أ – تغيير الاستقبال الذي يقوم به السلطان المغربي إلى ممثلي الدول في اثناء اللقاءات الرسمية، وذلك ان السلطان المغربي يعاملهم كمعاملة رؤساء القبائل، ولا يوجد إقرار ظاهري من القصر السلطاني ولا من جميع الوزراء بأن الرجل الماثل أمامهم أثناء مراسيم الاستقبال هو ممثل معتمد لإحدى أهم الدول في العالم .

ب – سعيه من أجل الحصول على موافقة السلطان على القيام بالإصلاحات الشاملة تتعلق بمجالات مختلفة في المغرب الأقصى .

ج – إحداث تغيرات جذرية في العلاقات التجارية بين المغرب الأقصى وبريطانيا عن طريق عقد اتفاقية تجارية جديدة تراعي في بنودها مقترحات سلفه «دراموند هاي» عام 1886، التي رفضها السلطان المغربي سابقاً .

د – تعديل نظام الحماية القنصلية القائم في المغرب الأقصى وتعويضه بنظام أكثر فعالية وأقل ضررا.

عندما عرض تشارلز بين إيوان سميث هذه المقترحات على «سالزبوري»، فإنه أكد له أن هناك صعوبات كبيرة عليه أن يواجهها لحث السلطان تبني دعواته التحديثية، ومع ذلك، أصر على المجازفة بالقيام بمحاولته – على حد تعبيره – لأسباب سياسية وإنسانية، وللحفاظ كذلك على مصالح التاج التجارية، كما أكد تشارلز بين إيوان سميث بأن زيارته إلى السلطان في فاس يمكن أن تكون فرصة مهمة لم تسمح بها الظروف لبريطانيا منذ سنوات خلت للتفاوض على عقد اتفاقية جديدة، وعادة ما ينظر إلى وصول سفير جديد إلى البلاطات الشرقية كفرصة مواتية تعرض أثناءها مطالب جديدة للتفكير فيها والتمهيد لقبولـها.

(1) خالد بن صغير، بريطانية وإشكالية الإصلاح، المرجع السابق، ص 39 .

وهكذا، كانت عند تشارلز بين إيوان سميث معلومات دقيقة عن وجود رغبة حقيقة عند السلطان لتعزيز علاقاته الودية مع بريطانيا، خاصة بعد الأحداث الأخيرة التي حدثت في طنجة، وتجمع المراكب الحربية لدول أجنبية كثيرة في مياها، مما زاد في إثارة انتباه السلطان إلى أخطار محدقة تهدد استقلال المغرب الأقصى، خاصة مع تحركات الفرنسيين في منطقة «توات» قد أحدثت بالغ الأثر في نفسية السلطان ورجال مخزنه، وربما دفعة إلى التفكير في تحقيق تقارب أكبر مع الإمبراطورية البريطانية((1)).

خامساً. خطوات تشارلز بين إيوان سميث في المغرب الأقصى ورد الدول الأوروبية :

بعد تولي تشارلز بين إيوان سميث مهام عمله، توجهت أنظاره لتحقيق خطوة على غاية من خلال تعزّز قوة بريطانيا، وقد أدرك أنَّ المعاهدة التجارية هي الوسيلة الأفعل والأسرع في تحقيق الأهداف الكبرى، وكان يدرك، في الوقت نفسه عجز السلطنة المغربية عن مواجهة النفوذ الأوروبي. لذلك أشار «تشارلز بين إيوان سميث» في ختام تقريره بعث به إلى «سالزبوري»، إلى أنه يعتبر موضوع الاتفاقية الجديدة أهم محور تتركز عليها مهمته في مدينة فاس وطلب السماح له لو وافق السلطان من حيث المبدأ، على قبول الاتفاقية الجديدة، بأن يعلن له عن استعداد الحكومة البريطانية لاستقبال سفارة مغربية في لندن استجابة إلى رغبة السلطان، وكذلك ان يعلن له أيضا بأن حكومة بريطانيا عازمة على أن تهدي له فيلا أنثى استجابة لرغبته الشديدة في امتلاكها ((2)). أما إذا رفضت الاتفاقية رفضا نهائيا، فقد طلب «تشارلز بين إيوان سميث» من سالزبوري السماح له بنهج أسلوب الترغيب والترهيب حفاظا على مصالح بريطانيا من جهة، وجعل السلطان ينتهج منهج يتفق مع المصالح البريطاني مقابل الحصول على مساند بريطانية أمام الأخطار المحدقة ببلاده من جهة ثانية. وحضر «تشارلز بين إيوان – سميث» مسودة الاتفاقية الجديدة، فأدخل على بنديها الأول والحادي عشر تعديلات طفيفة، ثم أرفقها بتقريره المرفوع إلى «سالزبوري» لإبداء رأيه في مضمونها قبل عرضها على أنظار المخزن المركزي في فاس»((3)).

---

(1) الرسالة 164 من مجموعة(6173). وايت إلى سالزبوري، سرية، طنجة 14 أكتوبر 1891، الملحق 1 بالرسالة نفسها الغنجاوي إلى وايت، 4 صفر 1309 .

(2)انظر خالد بن الصغير مخطوط جديد حول هدية الفيل من الملكة فكتوريا إلى السلطان مولاي الحسن»، مجلة دار النيابة العدد 12، 1986، ص 44؛

Khalid Ben Srhir, «Le rapport du Capitaine Ingelfield sur le Makhzen et la tribu des Zemmours (1891), P48-52 .

(3) خالد بن صغير، بريطانية وإشكالية الإصلاح، المرجع السابق، ص44 .

وجوابا عن هذا التقرير، أكد «سالزبوري» لـ«تشارلز بين إيوان سميث» أنه لا يعترض من حيث المضمون على مقترحاته التي ينوي عرضها في فاس، لكنه تحفظ من الطريقة والأسلوب اللذين اقترح نهجهما عند مفاتحة السلطان ومستشاريه في ذلك الشأن. كما شاطره الرأي حول أهمية التوصل إلى تحسين العلاقات التجارية مع المغرب بحكم الاهتمام الخاص الذي يوليه التجار البريطانيون للمبادلات مع المغرب، كما تشهد بذلك مذكرات كثيرة لم يتوقفوا عن توجيهها إلى وزارة الخارجية. غير أن «سالزبوري» لم يفته تنبيه «تشارلز بين إيوان سميث» إلى ما تضمنته تقارير «جون دراموند هاي» وخلفه «كربي گرين» من عبارات كثيرة تؤكد صعوبة حث السلطان على تخفيض رسومه الجمركية أو مطالبته بالتخلي عن منع صادرات الحبوب أثناء سنوات الحصاد. ولم يفته التنبيه أيضا إلى أن «دراموند هاي» و «كربي كرين» قد حصلا أثناء مفاوضات تجارية سابقة مع المخزن لم تكلل بالنجاح على مساندة حقيقية من ممثلي ألمانيا وفرنسا.

أمَّا على الصعيد الدبلوماسي فقد دعا «سالزبوري» «تشارلز بين إيوان سميث» على التفكير مليا في هذا الأمر حتى يقرر إلى أي حد يجب عليه هو أيضا أن يعتمد على مساندة زملائه الدبلوماسيين في طنجة. وبخصوص لهجة التفاوض مع السلطان، نصحه بأن يتجنب أسلوب التهديد تجنبا تاما لما مكن أن ينطوي عليه ذلك من خطورة مزدوجة. فإذا افترض بأن السلطان قد يقرر الصمود أمام لهجة التهديدية، « تشارلز بين إيوان سميث» فمن الممكن أن يفضي ذلك إلى خلق أزمة حقيقية، وحتى إذا تنازل السلطان الحسن أمام التهديد، فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى اتهام الحكومة البريطانية بالرغبة في فرض حمايتها على المغرب. ولذلك، فإن أفضل وسيلة للتفاوض في نظر «سالزبوري»، هي أن يلتزم «تشارلز بين إيوان سميث» بعرض مقترحاته الإصلاحية على المولى الحسن ووزرائه بعبارات ودية ومعتدلة، مع تحري الدقة والإقناع بحجج معقولة وواضحة تجعل الطرف المغربي يقتنع بأن في تبني مقترحات بريطانيا فرصة كبيرة لتقوية مصالح البلاد وسكانها بالدرجة الأولى». وعلى أساس هذه التعليمات الحذرة، اضطر إيوان سميث إلى تعديل موقفه الأول الذي اتسم بقدر واضح من الاندفاع، إذ وجد نفسه مقيدا بضرورة التشاور مع زملائه في طنجة والبحث عن مؤازرتهم لمشروع المعاهدة الجديدة قبل عرضها على و أنظار السلطان، وتلك مهمة ليست سهلة بحكم تضارب مواقف الدول الأجنبية واختلاف وجهات نظرها بخصوص مستقبل الأوضاع في المغرب.

وهكذا، ومع هذه الظرف اتخذت إيطاليا مبادرة للحفاظ على الوضع القائم في المغرب وعلى وحدته الترابية فدعت إلى توحيد الجهود لتحقيق ذلك بينها وبين بريطانيا وإسبانيا، ويبدو أن اتخاذ إيطاليا لهذه المبادرة جاء نتيجة حملة معادية شنتها المفوضية الفرنسية في طنجة على نفوذ بريطانيا في المغرب وعلى تعزيز مصالحها فيه. وقام «كانطاكالي»، الوزير المفوض الإيطالي بزيارة خاطفة إلى «تشارلز بين إيوان سميث»، فأخبره بأن رئيس المفوضية الفرنسية سوهار «Souhart» شن حملته على بريطانيا بسرعة كبيرة جعلته يتوجس خيفة من نتائجها السلبية المحتملة على الوضع القائم في المغرب. وكان الألماني «ططنباخ» قد فاتح « تشارلز بين إيوان سميث» قبل ذلك بيوم واحد في الموضوع نفسه، وحذره من تصعيد المفوضية الفرنسية من لهجتها المناوئة للمصالح البريطانية في المغرب الأقصى . وما لبثت أن بدأت فرنسا بمحاولات إضعاف نفوذ باقي الدول الأوروبية في المغرب الأقصى وعلى رأسها بريطانيا، وتناقلت الاوساط الدبلوماسية بطنجة السياسات الفرنسية، فاعتبرها « تشارلز بين إيوان سميث» تهدف بالدرجة الأولى لعرقلة مهمته المرتقبة في فاس.

سادسا. موقف الدول الأوروبية من تحركات بريطانية :

وأثار هذا التغيير المفاجئ في سلوك الإيطالي كانطاكالي انتباه «سالزبوري» و « تشارلز بين إيوان سميث» ، لأن كرين سبق له أن اشتكى من عرقلة «كانطاكالي» لمفاوضاته الأخيرة مع المولى الحسن حول المعاهدة التجارية. كما تلقى إيوان – سميث سالة من الوزير غريط حمل فيها «كانطاكالي» مسؤولية التأخير الحاصل في بناء مكتب بريدي بريطاني جديد بطنجة. حين وقعت اضطرابات عابرة في المدينة نفسها، حاول كانطاكالي أن يُفهم السلطان بأن إيطاليا هي الدولة الوحيدة ممكنه الاعتماد عليها للدفاع عن أراضيه لو تعرضت للهجوم من دولة أجنبية. كما وصلت الإخبار إلى «تشارلز بين إيوان سميث» في الأيام الأخيرة قبل سفرة إلى فاس أنه استغل اقتراب موعد زيارته فأبلغ السلطان الحسن أن «تشارلز بين إيوان سميث» كان هو المسبب لانتقال زنجبار إلى التاج البريطاني وحرص الأخير على نقل تلك التفاصيل إلى وزير الخارجية البريطانية «سالزبوري» حتى يبلغها إلى الحكومة الايطالية ويتأكد من حقيقة تحالفها مع بريطانيا. ولاعتقادة بأن أعمال «كانطاكالي» ربما تصرفات فردية وأن وزير الخارجية الايطالي الجديد «دي روديني» (Di rudini) لا علم له بها .

وفي ذات السياق، عندما اجتمع «ديريتك،» سفير بريطانيا في روما بوزير خارجية ايطاليا «دي روبني» ذكر عدم معرفته بتصرفاته «كانطاكالي» عبر عن استيائه من عدم الامتثال لتعليماته بالتعاون بين لحكومتين البريطانية والإيطالية وتجنب كل محاولة للانفراد بنفوذ استثنائي للتأثير في السلطان بطريقة تضر مصالح حكومات الدول الحليفة.

اما الموقف الألماني من تحركات بريطانية وإصرارها على عقد معاهدة تجارية طرفها الأول الدول الأوروبية صاحبة المصالح والطرف الثاني المغرب الأقصى معقد خاصة مع الرغبة الألمانية على البقاء المغرب الأقصى بعيد على الهيمنة الأوروبية على اقتصادها من جهة ومحاولة احتلالها مكانه مميزة في الميزات التجاري مع المغرب الأقصى خاصة مع زيادة نشاط الرأسمال الألماني فيها((1)). وهناك العديد من النتائج تؤكد نجاح «ططنباخ » في احتلال مكانه مميزة داخل بلاط السلطان الحسن حتى إنه جعله الناصح الأول في القضايا الخارجية والداخلية للسياسات المغربية على السواء، وكان الترجمان «منصور ملحمة» خبير معين «لططنباخ» من أجل التشاور معه باستمرار حول كل التفاصيل التي سوف يعرضها عليه « تشارلز بين إيوان سميث» في فاس. ونجد ان السياسات الألمانية استطاعت من الحصول على مكسب مهم في معاهدة 1890، ولم تجد ألمانيا مصلحة حقيقة في تأييد السياسات البريطانية في المغرب الأقصى .

سابعاً.استراتيجية المخزن في التفاوض والإصرار البريطاني :

صيغت بنود المقترحات البريطانية على أساس توصيات وزير الخارجية البريطاني سالزوبوري التي وضعت بالاتفاق مع ممثلي إيطاليا وفرنسا وألمانيا ورفعت إلى السلطان الحسن منذ ثمانينات القرن التاسع عشر فرفضها على الرغم من الضغوط الأوروبية في وقتها، ولكن" تشارلز بين إيوان سميث» استفاد أيضاً من مضمون اتفاقية 10 نونبر 1886، بين بريطانيا واليونان ومن نص الاتفاقية المغربية الألمانية في عام 1890، وتعد الاتفاقية الجديدة اتفاقية شاملة تسعى إلى تجاوز محتويات كل المعاهدات التي سبق للمغرب أن وقعها مع جميع الدول، حتى حدود عام 1890[1] .

هكذا، دخل المفاوضون المغاربة الأربعة برئاسة غريط مباحثات طويلة وعسيرة مع

(1) خالد بن صغير، المغرب وبريطانيا العظمي خلال القرن التاسع عشر، 1856 – 1886، منشورات كلية الاداب بالرباط، 1997، ص476– 501 .

تشارلز بين إيوان سميث ومساعديه، دقق المفاوضون المغاربة، بأمر من السلطان، جميع بنود المعاهدة و جرت مقارنتها مع محتويات معاهدتي 1856، و 1890، المبرمتين مع بريطانيا وألمانيا، وعلى أثر فحص دقيق تناولوا فيه بنود المعاهدة بالقراءة والتمحيص جميع التفاصيل بصورة دقيقة حرروا تقريرا مفصلا عنها للسلطان للاطلاع عليه وإجراء مشاورات إضافية مع مستشاريه قبل رد على ممثل بريطانيا كانت من ضمن مطالب بريطانيا من المغرب الأقصى :

1 – الدعوة إلى إنشاء محاكم مختلطة.

2 – اقتراح لمراجعة بنود اتفاقية مدريد الدولية المنعقدة عام 1880.

3 – المطالبة بإنشاء قنصلية بريطانية في فاس ورفع العلم فوق بنايتها .

4 – الحصول على امتيازات لمد خط تلغرافي في طنجة إلى الصويرة عبر ارأس سبارطيل والمناطق الساحلية.

5 – اقتراح بناء تحصينات جديدة في طنجة في مرشان ويتحمل السلطان الحسن تكاليفها.

6 – التنازل عن دار يقيم فيها الطريس بطنجة إلى شركة البنكية الشمال أفريقية (North African Banking Company) .

لم يقبل السلطان المغربي الموافقة على الطلبات البريطانية واعتمد أسلوب المماطلة والمقاومة وعدم الخضوع للرغبات البريطانية وما تبعه من ترغيب وترهيب. وأمام هذا الإصرار المغربي على الموافقة على المعاهدة المقترحة أمر **وزير الخارجية البريطاني سالزوبوري تشارلز إليوت(ch Eliot)**[1] باستشارة جون درموند هاي في مسألة إرسال ترجمان المفوضية دويونتيو أو غيره إلى فاس للسؤال عن المفاوضات الفرنسية المغربية الجارية في ذلك الوقت، فأيد درموند هي تلك الخطوة لأنها ممكن ان تحدث تأثيرا إيجابيا ونصح بإرسال دويونثو في أسرع وقت، وفي ضوء تلك النصيحة بعث **وزير الخارجية البريطاني سالزوبوري تعليمات واضحة إلى إليوت تخص مهمة دوبونتيو المرتقبة في فاس فإمرة بأن ينقل إلى السلطان ووزرائه، بلهجة ودية استغراب الحكومة البريطانية**

(1) القائم بأعمال السفارة البريطانية في طنجة الموقت في عام 1892 .

للصمت الطويل الذي لزمة المخزن[1]**، وأن يطلب أيضا توضيح الأسباب الكامنة وراء استمرار عدم الرد على العرض البريطاني** . وشكلت رحلة دوبونثيو هذه فرصة كشفت النقاب وسلطت أضواء على جوانب غامضة وخفية لها صلة بإخفاق إيوان – سميث الذريع في مهمته بفاس.

وحاول ططنباخ أن يتعرف أسباب توجيه دوبونثيو إلى البلاط، لكن إليوت تسلح بالحذر، ولم يكشف له عنها كشفا كليا، فذكر له أنها زيارة عادية المقصود منها معالجة دعاوي قدمه ناقشها إيوان سميث مع المخزن دون أن ينهيها غير أن جون دراموند هاي الذي سبق له أن ألح على اليوت عند استشارته إياه حتى لا يكشف عن حقيقة المهمة المسندة إلى دوبونثيو، نجده يلتقي بمحمد الطريس ويبلغه سرا بأن مهمة المبعوث البريطاني هي الحصول على جواب المخزن عن رسالتي الحكومة البريطانية. وبناء على نصيحة أسداها له ططنباخ، طلب الطريس من ووزرائه أن يحرصوا عند تقديم جوابهم على الالتزام بالرواية نفسها كما سبق لهم أن قدموها في مراسلات سابقة إلى الحكومة البريطانية في الموضوع، دون زيادة أو نقصان.

وحل دوبونثيو بفاس يوم 15 دجنبر 1892 ، فاستقبله القائد ماكلين وبعد يومين بعث رسالة إلى غريط يخبره فيها أنه جاء ليسلمه خطابا رسميا باسم الحكومة البريطانية، وحين التقى به في اجتماع ثنائي تبادلا عبارات ودية، فأعرب دوبونثيو عن رغبة حكومة بلاده الأكيدة في التغلب على جميع ا الصعوبات للحفاظ على العلاقات التقليدية القائمة بين البلدين ثم أكد للوزير المغربي أن زيارته تدخل في هذا الإطار، وبأن أمله كبير في تحقيق انفراج في العلاقات الثنائية وتجاوز الآثار السلبية لمهمة « تشارلز بين إيوان سميث»، وبعد هذه التوطئة بادر غريط من تلقاء نفسه إلى الحديث عن أوضاع فاس وما حدث من وقائع مثيرة أثناء وجود البعثة البريطانية فيها، فأعلن أن الفشل الذي لحق بمهمة « تشارلز بين إيوان سميث»لم يسبق أن تعرض له أحد ممن تردد سابقا من بين جميع الوزراء المفوضين الأجانب على السلطان في مهام رسمية مماثلة. وأفصح عن أسباب رفض المخزن لتبني مقترحات بريطانيا، فذكر أن السلطان ووزراءه لم يستسيغوا توزيع إيران – سميث قسطا من التعويض المالي الذي حصل عليه من العامل بوشتة بن البغدادي على الفقراء والمحتاجين من سكان المدينة. وأوضح أن تلك الخطوة أقلقت

(1) علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1851-1947، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء ، 2006، ص71-63 .

الجهاز المخزني برمته إلى حد بعيد، وجعلت أعضاءه يحسون بنوع من الاستصغار والاحتقار، مما كان له بالغ الأثر في سلوك السلطان ووزرائه خلال الأيام اللاحقة، فقرروا رفض جميع المقترحات البريطانية جملة وتفصيلا مهما كلفهم ذلك من ثمن ((1)).

ثامنا. مشروع مجموعة المنافسة بجنوب طرفاية

بعد تعثر المفاوضات البريطانية المغربية حول عقد معاهدة جدية بينهم، حدثت تغيرات في سياسية في بريطانيا بعد وصول الليبرالي روزبوري«Rosebory» وزير للخارجية عام 1892، وحاول عند وصولة حل الأزمة بين بريطانيا والمغرب الأقصى، فكان عليه أن يعطي الأولوية لتصفيه الأجواء بين المخزن والمفوضية البريطانية قبل استئناف التباحث في القضايا الثنائية((2))، وكانت أول خطوة اتخذها عي إعفاء « تشارلز بين إيوان سميث» منصبة في المغرب الأقصى وتعيين ريد جواي « West Ridgeway» وزيرا مفوضا ومبعوثا خاصا موقتا في المغرب الأقصى ثم أمره بالتعاون مع ممثلي الدول في طنجة، لتحقيق نتائج أفضل خاصة بعد فشل الدبلوماسيون البريطانيون السابقون بعد «دارموند هاي « من تعزيز مكانة بريطانيا في المغرب الأقصى. وقبل وصول ريدجواي إلى المغرب، شهدت منطقة رأس بوجدور القريبة من رأس جوبي أحداثا جديدة تسبب في وقوعها العربي السوري ايوب سبيريدون اضبيرة في الوثائق المغربية) أحد خريجي الجامعة الأمريكية في برهوت، وقد سبق له أن اشتغل سنوات عديدة ترجمانا لفائدة «شركة شمال غرب إفريقيا» في طرفاية، وكان في الأصل مسيحيا لكنه اعتنق الإسلام وتزوج مغربية مسلمة. وحين قرر التوقف عن عمله مع الشركة البريطانية ادعى أنه سيعود إلى بيروت، لكنه لم يفعل، فقضى حوالي ثلاث سنوات في لا نثاروطي، وربط علاقات تجارية مع بعض الإسبانيين وأعراب الصحراء، كما متن علاقاته بالشيخ ماء العينين، بل أصبح من أتباعه.

وكان يتردد بين الفينة والأخرى على سواحل غرب إفريقيا لمقايضة بعض المواد والسلع دون النزول براء وغالبا ما رافقته زوجته أثناء تنقلاته لمساعدته في أعماله التجارية. ويبدو أن العلاقات توترت بين أعراب الصحراء وسبيريدون فاتهموه بالغش والتدليس عليهم، وقرروا الانتقام منه لو نزل برا. وبالفعل تحينوا الفرصة وحجزوه يوم 20 غشت

(1) الرسالة 277 من مجموعة (6290)، روزبوري إلى إليوت الخارجية، 5 دجنبر 1892. (193) السلطان إلى الطريس 2 جمادى الثانية 22/1310 دجنبر 1892، (ع. ع. ت)، مع 11 رث 61

(2) Foreign Office list for the years 1875-1905(Public Record Office, Kew, London, p 23-43.

1892، رفقة زوجته وأبنائه الثلاثة بالإضافة إلى ستة إسبانيين. ويبدو أن الشيخ «ماء العينين»، الذي كانت علاقاته جيدة مع السلطان لم يكن غريبا عن هذه العملية، خاصة أن أعراب الصحراء من «العروسيين» الذين حجزوا «سپيريدون» ومن معه من الإسبانيين كانوا يعملون تحت إمرته((1)). وعلى الرغم من وقوع هذه الإحداث في منطقة رأس بوجدور على بعد حوالي مائتي ميل جنوب رأس جوبي

فإنها أسهمت في توتر الأوضاع في طرفية – دائما ما تؤثر الأوضاع الأمنية على النشاط التجاري – خاصة وإن السلطات الإسبانية بدأت في خلق عراقيل أمام مؤسسة مكنزي حين فرضت عليها، أداء رسوم جمركية على سلعها العابرة لجزر كناريا. وقد حلت قضية الأسرى بعد ان دفعت السلطات الإسبانية على أداء فدية مالية مقابل تسريحهم((2)).

وهكذا، بذل «ريد جواي» جهدا جبارا في دراسة أهم الملفات الموجودة في المفوضية بطنجة، فتبين له وجود قضايا خلافية معلقة بين المغرب الأقصى وبريطانيا ومنها : مشكلات طرفاية، التي لها أهمية للمصالح البريطانية، وبعد دراسته للمراسلات الموجودة في القنصلية الخاصة بموضوعها خلص إلى إذا كانت منطقة رأس جوبي توفر على مؤهلات تجعلها تستحق حقا أن يحتفظ بها، فإنه لا بد من الإبقاء عليها في قبضة البريطانيين، لكن إذا أكد الخبراء بالحجة والدليل أنها لا تصلح لكي تتخذ مرسى تجاريا، وإن آفاقها التجارية تظل ضعيفة ولا سبيل لتطويرها لا في ظل ظروف أحسن . فمن الأفضل التخلي عن هذا الموضع لأنه لن يعود على بريطانيا بأي فائدة؛ بل على العكس من ذلك قد يضر بالعلاقات بين البلدين)(3)(.

وكذلك، اقترح على الحكومة البريطانية أن تكلف خبراء ومختصين تسند إليهم مهمة القيام بفحص شامل للمنطقة المعنية ودراسة كنانيش « شركة شمال غرب إفريقيا» التجارية لاتخاذ قرار نهائي في مصير المحطة وأضاف «ريد جواي» بأنه مهما كانت النتيجة فإن الاعتراف بسيادة السلطان على بقية أجزاء المنطقة أمر ضروري للغاية، لأن دولا أخرى لا بد وأن تحاكي مشروع « شركة شمال غرب إفريقيا» الأسباب تجارية واقتصادية.

(1) (282) الرسالة 38 من مجموعة (6384)، روزبوري إلى إليوت الخارجية، 13 يناير 1893.
(2) برحاب عكاشة، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي (1907–1873)، منشورات كلية الاداب، المحمدية، 1989، ص47–43 .
(3)Gwendol en Cecil, Lady, Life of Robert Marquis of Salisbury, London, 4 vol. 1921–32 Reprinted 4 vol. in 2, 1971 , p33–36 .

تاسعاً. الخاتمة والتوصيات :

إن الدول الأوروبية مدفوعة بضغط الرأسمالية وأساليب الاستعمار لم تدخر جهدا في تثبيت نظام من الامتيازات السياسية والاقتصادية والقضائية على حساب المغرب الأقصى. لقد كان التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى متزايدا لما يوجد في المغرب من ثروات اقتصادية ومكان جيو استراتجي، وكانت المصالح تتقارب حتى تصل إلى مرحلة من التضامنات الأوروبية –الأوروبية القائمة على سياسة الضغط على المخزن المغربي من أجل انتزاع الاتفاقات التجارية، ولكن في الخفاء كل دولة كانت تحاول السيطرة قدر من المصالح معتمدة على مدى قدرتها السياسية والتجارية والعسكرية في تثبيت وجودها، قابلها رفض مغربي للهيمنة الأجنبية معتمد على ضرب الدول الأوروبية فيما بينها الخلق فرص مناورة وتملص من الضغط المتزايد. نجد أن أهم استنتاجات البحث

1 – التغلغل البريطاني التجاري البريطاني في المغرب قابله رفض الألماني وعدم اطمئنان فرنسي..

2 – إدراك المغرب الأقصى سلطانا ومخزنا وشعبا ان الوجود الأجنبي كان طامعا في الموقع والإمكانيات المغربية.

3 – انتهاج ألمانيا سياسة الترقب والانتظار تجاه المغرب الأقصى، وكانت تهدف إلى زيادة مصالحها ونفوذها تدريجيا.

4 – ركزت الشركات الأوروبية على المغرب الأقصى لسببين: الأول، القرب من أوروبا لذلك يحصل مكان استثماري مربح، الثاني، وجود المواد الأولية التوظيف رؤوس أموالها، وكان أبرزها الشركات الفرنسية والبريطانية والاسبانية والألمانية.

وختاماً، يمكن القول إن التنافس الأوروبي على المغرب الأقصى ألقى بظلاله السلبية على الإصلاحات المغربية وترك آثاره السلبية على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى امتد هذا التأثير إلى الجوانب الثقافية، وأفقده الكثير من مقومات النمو والتقدم، وبقي تحت ضغط العسكري الأوروبي وتشابك النفوذ الرأسمالي الأوروبي بمصالح الطبقة السياسية الأجنبية.

عاشرا. مصادر ومراجع الدراسة :

أ. محفوظات الخزانة الحسنية بالرباط

1 – الرسالة 164 من مجموعة(6173). وايت إلى سالزبوري، سرية، طنجة 14 أكتوبر 1891، الملحق 1 بالرسالة نفسها الغنجاوي إلى وايت، 4 صفر 1309 .

2 – الرسالة 277 من مجموعة (6290)، روزبوري إلى إليوت الخارجية، 5 دجنبر 1892. (193) السلطان إلى الطريس 2 جمادى الثانية 22/1310 دجنبر 1892، (ع. ع. ت)، مع 11 رث 61

3 – الرسالة 38 من مجموعة (6384)، روزبوري إلى إليوت الخارجية، 13 يناير 1893.

ب. المراجع باللغة العربية

1. أنور فاضل الخالدي، العلاقات الألمانية الفرنسية بين دبلوماسية التفاوض والحلول العسكرية في المغرب الأقصى، دار النهضة العربية، 2020، ص57–54 .
2. برحاب عكاشة، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي (1907–1873)، منشورات كلية الآداب، المحمدية، 1989، ص47–43 .
3. التايمز أوف مروكو 28 نونبر،1891، ص. 3 افتتاحية عنوانها: «Charles Euan Smith and the Manchester Merchants
4. -التايمز أوف مروكو، 30 غشت 1890، تجارة الحبوب وشروع التجار الألمانيين في تخزينها لفائدتهم بالمراسي استعداد لتصديرها.
5. –خالد بن الصغير، مخطوط جديد حول هدية الفيل من الملكة فكتوريا إلى السلطان مولاي الحسن»، مجلة دار النيابة العدد 12، 1986 .
6. ـــــ، المغرب وبريطانيا العظمي خلال القرن التاسع عشر، 1856 – 1886، منشورات كلية الاداب بالرباط، 1997، ص476– 501 .
7. ـــــ، بريطانية وإشكالية الإصلاح في المغرب، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، المغرب، 2011، ص30.
8. –علال الخديمي، المغرب في مواجهة التحديات الخارجية 1947–1851، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء ، 2006، ص71–63 .
9. القائم بأعمال السفارة البريطانية في طنجة الموقت في عام 1892 .

References:

1 - Foreign Office list for the years 1875-1905(Public Record Office، Kew، London، 1955.

2 - Gwendol en Cecil، Lady، Life of Robert Marquis of Salisbury، London، 4 vol. 1921-32.

3 - J.A.S. Greneville، Lord Salisbury and Foreign policy: The close of the Nineteenth Century، London، 1964، reis sued 1970

4 - Gwendolen Cecil، Life of Robert، Marquis of Salisbury، 4 vol 1921-32. Reprinted 4 vol. in 2، 1971، Robert Taylor، lord Salisbury، 1975.

5 - J.P. Taylor، British Policy in Morocco ، 1886-1902، English Historical Review، v.66.July

6 - Khalid Ben Srhir، "Le rapport du Capitaine Ingelfield sur le Makhzen et la tribu des Zemmours (1891)، P48-52 .

7 - Pierre Guillen، L'Allemagne et le maroc de 1970-1909، Paris، 1967، p 209-216 .

8 - L. Playfair and Robert Brown.A Bibligraphy of Morocco، from the Earliest Times to the End of 1891، Royal Geographical Society، Supplementary Papers، Vol. 3. London، 1893 .

9 - Reprinted 4 vol. in 2، 1971